

الفصل الثالث:

المباحث الصرفية

توطئة:

التصريف في اللغة: ((هو مصدر للمبالغة والتكثير بمعنى التحول والتغيير والتقلب))⁽¹⁾، وقد ورد في القرآن الكريم على هذا المعنى، قال تعالى ﴿انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾⁽²⁾، قال لليث: ((تصريف الرياح، صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات، وقال غيره: تصريف الرياح جعلها جنوبا وشمالا وصبا ودبورا، فجعلها ضروبا في أجناسها، وصرفته في الأمر تصريفا قلبته قلب، وصرف الزمن حوائثه المنقلبة من حال إلى حال، وصرف الشيء أعمله في غير وجه، كأنه يصرفه من وجه إلى وجه، وتصريف الدراهم: إنفاقها، والصريف والصرف والصيرفي: النقاد وهو من التصريف))⁽³⁾، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾⁽⁴⁾، وقال تعالى ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾⁽⁵⁾.

أما في الاصطلاح: ((فهو علم بأصول أبنية الكلم التي ليست بإعراب))⁽⁶⁾، أو هو ((علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك))⁽⁷⁾.

(1) لسان العرب: 189/9 (صرف).

(2) سورة الأنعام: من الآية 65.

(3) لسان العرب: 189/9 (صرف).

(4) سورة الكهف: الآية 54.

(5) سورة البقرة: من الآية 164.

(6) شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترلابادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار

للكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975: 1/1.

(7) شرح ابن عقيل (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك، راجعه وعلق عليه د. مالك المطبسي ود.

غالب المطبسي، بغداد، 1415هـ-1994: 119/4.

ابن المستوفي صرفياً:

لعلم الصرف مكانة كبيرة عند علماء اللغة من بين العلوم الأخرى، وله أهمية لا تقل عن علمي النحو والدلالة، فمعرفة الصيغ واستعمالها في الكلام أمر مهم في عصمة اللسان من اللحن، والخروج عن مقاييس اللغة الصحيحة.

لذلك يمكن القول: إنه من الأمور التي أقرت على البنوية اللغوية هي الظواهر الصرفية التي تنشأ من تغيير يصيب بنوية للكلمة، بال حذف والزيادة، أو اختلاف في الحركات والسكنات ونحو ذلك. وقد يرافق ذلك تغيير في المعنى أيضاً.

وقد اهتم ابن المستوفي في كتابه اهتماماً كبيراً ببنوية للكلمة وما يصحبها من تغيير، فقد عني عناية ملحوظة بوزن اللفظ وأصل تصاريفه، على الرغم من أن كتاب النظام ليس كتاباً صرفياً.

وللظواهر الصرفية في الأسماء والأفعال، فبحثتها وقدمت للظواهر المختصة بالأسماء على تلك المختصة بالأفعال على الأصل ولكون أبنوية الأسماء في الكتاب أكثر من أبنوية الأفعال. أما المشتقات فلم أبحثها؛ لأن ابن المستوفي لم يسجل ملاحظات كثيرة عنها.

أولاً: أبنوية الأسماء:

1. أبنوية جموع التكسير:

جمع التكسير: ما دل على ثلاثة أو أكثر، وله مفرد حقيقي أو تقديرية يشار به في معناه وفي أصوله مع تغير يطرأ عند الجمع⁽¹⁾.

وقد قسم للصرفيون أوزان جمع التكسير إلى قسمين:

أ. جمع القلة: وهو ما يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة.

ب. جمع الكثرة: وهو ما يدل حقيقة على ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

(1) ينظر: حاشية الصبان: الصبان: (ت 1205هـ)، تحقيق محمود ابن جميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002: 168/4. ووجوه القاموس في الجموع والمضار: محمد بن شافع القرظلي، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكريسي، لتجف، 1982: 9.

أولاً: جموع القلة:

أشهر الصيغ المستعملة في جموع القلة⁽¹⁾:

1. أَفْعَلَةٌ بِسُكُونِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ:

هو ((مقيس في كل مفرد يكون اسماً لا وصفاً منكرًا رباعياً قبل آخره مد، نحو: طعام وأطعمة، رغيف وأرغفة، وهو مقيس أيضاً في كل اسم على وزن فَعَالٍ أو فِعَالٍ إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد، أو كانت لامها حرف علة، فالأول نحو: زِمَامٌ وَأَزِمَةٌ، والثاني: نحو كِساءٍ وَأَكْسِيَةٌ))⁽²⁾.

ولمفرد أَفْعَلَةٌ أوزان يأتي عليها، هي: فَعَالٌ، فِعَالٌ، فَعِيلٌ.

ومما جاء على هذا البناء عند ابن المستوفي: جمع فَعَالٍ على أَفْعَلَةٍ، نحو: لِسَانُ أَلْسِنَةٍ⁽³⁾، وجمع فَعِيلٍ على أَفْعَلَةٍ، نحو: حَبِيبٌ أَحِبَّةٍ⁽⁴⁾.

عند شرحه قول المتنبي:

تُسَايِرُكَ السَّوَارِي وَالْعَوَادِي □ مُسَايِرَةَ الْأَجْبَاءِ الطَّرَابِ

قال: ((الأجباء: جمع حبيب، وهو جمع قليل على رأي أبي زيد، ولم يذكره النحويون في أبنية الجموع القليلة، وأما الأحبّة فجمع قليل بلا اختلاف))⁽⁵⁾.

2. أَفْعُلٌ بضم العين:

يجمع على أفْعُلٌ كل اسم ثلاثي على وزن فَعَلٌ صحيح العين لا معتلها، وليست فازه وأوأ سواء صحت لامة أم اعتلت بالياء أو الواو، نحو: كَلْبٌ أَكْلَبٌ، كَعْبٌ أَكْعُبٌ،

(1) شرح الأثموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن الأثموني (ت 929هـ)، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002: 170/4، والجموع في العربية: باكرة رفيق، مطبعة الأديب البغدادي، 1972: 123.

(2) جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977: 40.

(3) للنظام: 75/7.

(4) نفسه: 253/3.

(5) نفسه: 253/3.

ولكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره حرف مد بالألف سواء في ذلك مفتوح الأول أم مكسوره أو مضمومه، نحو: نِزَاعٌ أَنْزَعُ، عِنَاقٌ أَعْتَقُ وَعِقَابٌ أَعَقَبَ⁽¹⁾.

أورد ابن المستوفي من الرباعي عقاب وجمعها أَعَقَبَ⁽²⁾.

3. أفعال:

ويجمع عليه ما كان لاسما ثلاثيا لا يصح أن يجمع على أَفْعَلٍ وهو على نوعين:

الأول: معتل العين: له أوزان⁽³⁾ هي: فَعَلٌ، فِعَلٌ، فُعَلٌ.

ومما ورد عند ابن المستوفي فَعَلٌ، فِعَلٌ، فُعَلٌ، فَمَثَلُ الأُول: شَوَطٌ وَأَشْوِاطٌ⁽⁴⁾، قَوَّزٌ وَأَقْوِازٌ⁽⁵⁾، شَوِقٌ وَأَشْوِاقٌ⁽⁶⁾، ومَثَلُ اللثاني: قِيلٌ وَأَقْيَالٌ⁽⁷⁾، عَيْنٌ وَأَعْيَانٌ⁽⁸⁾.

الثاني: صحيح العين، له أوزان هي⁽⁹⁾: فَعَلٌ، فِعَلٌ، فُعَلٌ، فَعِلٌ، فِعِلٌ، فُعِلٌ.

ومما ورد عند ابن المستوفي:

1. فَعَلٌ، نحو خَفَضَ أَخْفَاضَ⁽¹⁰⁾.

2. فِعَلٌ، نحو: نَعَسَ أَنْعَاسَ⁽¹¹⁾.

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 90/2، وينظر: الفيصل في ألوان الجموع: عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، 1971: 33.

(2) للنظام: 277/4.

(3) شرح الشافية: 90/2، ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق وشرح د. محمود عثمان رجب، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-

1998: 411/1.

(4) النظام: 176/5.

(5) نفسه: 176/8.

(6) نفسه: 356/1.

(7) نفسه: 212/2.

(8) نفسه: 117/5، للمثلث: 273/2.

(9) شرح الشافية: 59/2.

(10) للنظام: 217/2.

(11) نفسه: 302/9.

وقد جاء هذا البناء عند ابن المستوفي في المفردات الآتية: نُكِبَ جمع أنْكَبَ⁽¹⁾، صُهَبَ جمع أصْهَبَ⁽²⁾، هُوَجَ جمع هُوَجَاءَ⁽³⁾، مُهَدَّ جمع مِهَادَ⁽⁴⁾، وَجُرَدَ جمع أَجْرَدَ وجرداء⁽⁵⁾، وَتَرَدَ جمع أَنْزَدَ⁽⁶⁾.

ومن الأمثلة على هذا البناء عند ابن للمستوفي، عند شرحه قول أبي تمام:

جَرَى التَّجْدُ الأَحْوَى عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ

مِنَ السَّيْرِ وَرِقاً وَهِيَ فِي نَجْرِهَا صُهَبٌ⁽⁷⁾

قال: ((الصُّهْبُ: جمع أصْهَبَ، وهو الذي يخالط بياضه حُمْرَةً))⁽⁸⁾.

2. فَعْلٌ:

يطرد هذا البناء في كل وصف على فعول بمعنى فاعل، نحو: غفور وشكور، وكل اسم رباعي قبل لامه مد صحيح الآخر مذكرا كان أم مؤنثا، نحو: كئيب وكئِبٌ⁽⁹⁾.

أورد ابن للمستوفي من الاسم للرباعي الأوزان الآتية:

1. فَعْلِلٌ: نحو أَصْلٌ أَصِيلٌ⁽¹⁰⁾، رُغْفٌ رَغِيفٌ⁽¹¹⁾، رُغْفٌ رَغِيفٌ⁽¹²⁾، شُنُعٌ

شُنِيعٌ⁽¹³⁾.

(1) للنظام: 279/2.

(2) نفسه: 279/2.

(3) نفسه: 316/3.

(4) نفسه: 449/5.

(5) نفسه: 140/4.

(6) نفسه: 377/7.

(7) روية الصولي والتبريزي: نجدها مكان نجرها.

(8) للنظام: 279/2.

(9) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 259/3.

(10) للنظام: 107/2.

(11) نفسه: 107/2.

(12) نفسه: 222/10.

(13) نفسه: 222/10.

2. فَعُول: نحو: صَعُدَ صَعُودًا⁽¹⁾، قَطَفَ قَطُوفًا⁽²⁾.

3. فَعَال: نحو: مُصَدِّمَصَادًا⁽³⁾.

وسمِعَ فَعَلَ فِي أَوْزَانٍ مَفْرَدَةٍ هِيَ: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعِلَ، فَعِلَ، فَعِلَ، فَعِلَ⁽⁴⁾.

أورد ابن المستوفى من هذه الأوزان أن (فَعَلَ) يأتي جمعا لـ (فَعَلَةً)، نحو: شُعْفُ شُعْفَةٍ⁽⁵⁾.

وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَعَاوَدَهَا جَرَبٌ لَمْ يَزَلْ □ يُعَاوِدُ أَشْعَافَهَا بِالْهَنْاءِ

قال: ((.. وأشعافها: أعاليها جمع شُعْفٍ وشُعْفٍ، جمع شُعْفَةٍ، وهي

أعلى الجبل)).

3. فَعَلَ:

يجمع على هذه الصيغة قياسا نوعان:

الأول: الاسم الذي يكون على وزن فَعَلَةٍ، سواء أكان صحيحا أم معتلا أم

مضاعفا، نحو: مَوْرَةٌ مَوْرٌ، زُمْرَةٌ زُمْرٌ، لُجَّةٌ لُجَجٌ⁽⁶⁾.

الثاني: للوصف الذي يكون على وزن فَعَلَى تائيدا لوزن أفعال نحو: صُنْفَرٌ جمع

صُنْفَرِي، عَظْمٌ جمع عَظْمِي⁽⁷⁾، ومن النوع الأول ذكر ابن للمستوفى هذا

البناء في المفردات الأتية:

(1) للنظام: 4/424.

(2) نفسه: 11/139.

(3) نفسه: 5/425.

(4) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد،

1385هـ-1965: 324.

(5) للنظام: 1/299.

(6) شرح الأسموني: 4/183، وينظر: الجموع في اللغة العربية: 139.

(7) ينظر: للكتاب: 3/608، وشرح الأسموني: 4/183، والفيصل في ألوان الجموع: 51،

والصرف: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991: 263.

أ. صحيح اللام: نحو: عُلْبَةٌ عُلْبٌ⁽¹⁾، تُوْمَةٌ تُوْمٌ⁽²⁾.

ب. معقل اللام: نحو: كَلْيَةٌ كَلْيٌ⁽³⁾، عُوْذَةٌ عُوْذٌ⁽⁴⁾.

فعند شرحه قول أبي تمام:

لَا شَرِبَ أَجْهَلٌ مِنْ شَرَبٍ إِذَا وَجَدُوا

هَذَا اللَّجِينِ فَدَارَتْ فِيهِمُ الْعُلْبُ

قال: ((... والعُلْبُ: جمع عُلْبَةٍ، وهو إنباء من جلود حوله قضبان يحتلب به

ويشرب...))⁽⁵⁾.

4. فَعْلٌ:

يطرد هذا البناء في كل اسم تام جاء على وزن فِعْلَةٍ، نحو: حِجَّةٌ حِجَّجٌ، كِمْرَةٌ

كِمْرٌ، نَيْمَةٌ نَيْمٌ⁽⁶⁾.

نكر ابن المصنوعي هذا البناء جمعا لـ(فِعْلَةٍ)، نحو: حَقَبٌ حَقَبَةٌ⁽⁷⁾، نَسَبٌ نَسَبَةٌ⁽⁸⁾،

ويأتي (فَعْلٌ) جمعا لـ(فِعْلَةٍ)، نحو: بَطْرٌ بَطْرَةٌ⁽⁹⁾، تَلَلٌ تَلَلَةٌ⁽¹⁰⁾.

فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 104/3.

(2) نفسه: 60/10.

(3) نفسه: 10/8.

(4) نفسه: 166/6.

(5) نفسه: 104/3.

(6) ينظر: للكتاب: 585/3، وارشاف الضرب: 428/1، والجموع في اللغة العربية: 139،

والصرف: 263.

(7) النظام: 266/2.

(8) نفسه: 84/3.

(9) نفسه: 241/5.

(10) نفسه: 26/2.

أطاعها الحسنُ وَأَخْطُ الشَّابُّ عَلَى

فَوَادِهَا وَجَرَّتْ فِي رَوْحِهَا التَّسَبُّ

قال: ((.. التَّسَبُّ: جمع نسيبة، وهي مثل النسيب من الشعر..))⁽¹⁾.

5. فُعَل:

يجمع عليه ما كان وصفا على وزن فاعل الذي مؤنثه فاعلة على أن يكون لامها صحيحا سواء في تلك صحت عينها لم اعتلت، نحو: علازل علائلة عَذَل، سَلِيق سَلِيقَة سَلِيق، وكذلك ما كان صفة للمؤنث قط نحو: حَلِض حَيْض⁽²⁾.

تكررت المستوفى أن هذا البناء يأتي جمعا لما كان وصفا على وزن فاعل مؤنثه فاعلة، نحو: كَلِظم كَلِظم⁽³⁾، قَارِح قَارِح⁽⁴⁾.

فخذ شرحه قول المتبني:

تَكْبُو وَرَأَوْكَ يَا ابْنَ أَحَدٍ قُرْحٌ □ لَيْسَتْ قَوَائِمُهُنَّ مِنَ آيَاتِهَا

قال نقلا عن أبي القحح: ((القُرْح: جمع قارح، وجمع قارحة قوارح، وهو الذي له

خمس سنين))⁽⁵⁾.

6. فُعَال:

هو جمع لكل وصف لمذكر على وزن فاعل صحيح اللام سواء كانت اللام

همزة لم لا نحو: قَارِي قَرَاء، جَاهِل جُهَال⁽⁶⁾.

(1) لتنظيم: 84/3.

(2) للكتاب: 631/3، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيويه: 304، والجموع في اللغة العربية:

144-143.

(3) لتنظيم: 255/2.

(4) نفسه: 67/5.

(5) نفسه: 67/5.

(6) ينظر: للكتاب: 631/3، وينظر: الصرف: 267، والتوصل في ألوان الجموع: 60.

ذكر ابن المصنوعي هذا البناء نحو: لُوَاذْ لَانْدُ(1)، رُوَادِ رَانْدُ(2).

فعند شرحه قول أبي تمام:

مَصَادٌ تَلَاثَتْ لُوَاذًا بَرِيودِهِ □ قِيَانِلٌ حَيِّي حَضْرَمَوْتٍ لِيَعْرُبِ(3)

قال: ((لُوَاذُ: جمع لَانْدُ... وروى الآمدي، رُوَادًا مكان لُوَاذِ، وهو جمع رَانْدُ)) (4).

7. لفعال:

هذه الصيغة يكثر استعمالها في جموع للتكسير، إذ تجمع عليها أسماء وصيغ

تفوق بها غيرها من الصيغ، ويأتي هذا البناء على أوزان ورد منها عند ابن المصنوعي

الأوزان الآتية:

1. فَعْلَةٌ: نحو: حِجَالٌ حَجَلَةٌ(5).

2. فَعِيلٌ: نحو: بَطَاءٌ بَطِيءٌ(6)، مَكْنِيٌّ مِلاءٌ(7).

ويحفظ فعال في كلمات كثيرة لا تخضع لقياس معين، ومما ورد منها عند ابن

المصنوعي الأوزان الآتية:

1. فَعُولٌ، نحو: نِفَابٌ ذُنُوبٌ(8).

2. فَعْلَةٌ، نحو: عِشَاشٌ عِشَّةٌ(9).

3. فَاعِلَةٌ، نحو: بَرَادٌ بَارِدَةٌ(10).

(1) للنظام: 211/2.

(2) نفسه: 211/2.

(3) رواية الصولي: ويعرب مكان ليعرب، والرواية الصحيحة عندي هي (ويعرب).

(4) للنظام: 211/2.

(5) نفسه: 382/6.

(6) نفسه: 280/1.

(7) نفسه: 280/1.

(8) نفسه: 93/2.

(9) نفسه: 19/10.

(10) نفسه: 269/5.

فعد شرحه قول أبي تمام:

أَسِيلٌ عَلَيْهِمْ سِتْرٌ عَقْرُوكَ مُفَضِّلاً □ وَإِنْفَاحٌ لَهُمْ مِنْ نَائِلٍ بِذِنَابِ

قال: ((الذناب: جمع ثنوب...))⁽¹⁾.

8. نُقُولُ:

يطرد في كل اسم ثلاثي على الأوزان الآتية: فَعَل، نحو: كَبِدٌ كَبُودٌ⁽²⁾، فَعَلٌ غير معتل العين، نحو: شَمْسٌ شَمُوسٌ⁽³⁾، فِعَل، نحو: جَذَعٌ جُذُوعٌ⁽⁴⁾، فُعَل، نحو: بُرْجٌ بُرُوجٌ⁽⁵⁾، ومما ورد عند ابن المستوفي فَعَلٌ غير معتل العين، نحو: ثَغْرٌ ثُغُورٌ⁽⁶⁾، بَنَدٌ بُنُودٌ⁽⁷⁾، فَرَجٌ فُرُوجٌ⁽⁸⁾، شَانٌ شُؤُونٌ⁽⁹⁾.

فعد شرحه قول المتنبّي:

بَارِضٍ تَهْلِكُ الْأَشْوَابُ فِيهَا □ إِذَا مَلِئْتَ مِنَ الرِّكْضِ الْفُرُوجُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الْفُرُوجُ جمع فرج، وهو ما بين القوائم...))⁽¹⁰⁾.

9. فَوَاعِلُ:

يطرد هذا البناء في الأوزان الآتية⁽¹¹⁾: فَوْعَلٌ، فَاعِلٌ، فَاعِلَاءٌ، فَاعِلٌ اسما علما لو غير علم فاعل صفة مؤنث عاقل، فاعل صفة منكر غير عاقل، فاعلة، ومما ورد

(1) للنظام: 93/2.

(2) شرح الأشموني: 191/4، والفيصل: 65، والصرف: 269.

(3) وينظر: لرتشاف الضرب: 450/1، والصرف: 270.

(4) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 299، والصرف: 269.

(5) نفسه: 299، نفسه: 270.

(6) للنظام: 93/2.

(7) نفسه: 477/6.

(8) نفسه: 176/5.

(9) نفسه: 78/10.

(10) نفسه: 176/5.

(11) شرح الأشموني: 197/4-198، وينظر: الصرف: 273-274.

تفطر⁽¹⁾، وجمع الرباعي المزيد بقاء التثنية على فعال، نحو: كركرة كراكر⁽²⁾، وتلك عند شرحه قول أبي تالم: 12. شبه فعال:

إلى خالدٍ راحَتِ بنا أرْحِيَّةٌ □ قرأها من عن كراكرها نُكِبُ

قال: ((الكراكر: جمع كركرة، وهي السعدانة، وهي رحي زور البعير))⁽³⁾.

12. شبه فعال:

والمراد بشبه فعال: ((ما يملكه في العدة والبناء، وإن خالفه في الوزن))⁽⁴⁾، وهناك أسماء كثيرة تجمع على هذه الصيغة منها المشتقات التي تبدأ بيمين زائدة كإسماء الزمان والمكان والأداة⁽⁵⁾. والأوزان التي تشبه فعال عند ابن المستوفي هي:

1. فعال:

يقال هذا البناء فيما كان مزيداً من الثلاثي بحرف أو أكثر ليس لغرض إلحاقه بالرباعي أو الخمسي مجردين أو مزيدين، وليس إحدى زيادته حرف مد أو لين ويبدأ بالميم، نحو: مطلق مطلق⁽⁶⁾.

ومما ورد عند ابن المستوفي من هذا البناء:

1. أن يكون جمعاً لـ(مَقْل) نحو: مكبر مكابر⁽⁷⁾.

2. أن يكون جمعاً لـ(مَقْل) نحو: مجند مجند⁽⁸⁾.

3. أن يكون جمعاً لـ(مَقْلَة) نحو: منقبة مناقب⁽⁹⁾.

2. الأعل:

(1) انظام: 224/8.

(2) نفسه: 279/2.

(3) نفسه: 279/2.

(4) شرح الأشموني: 205/4.

(5) ينظر: الصرف: 279.

(6) ينظر: لكتاب: 312/3، وشرح الشافية ابن الحلبي: 252/1، 253.

(7) انظام: 164/2، وينظر: لفرق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البطلوسي، تحقيق د. علي

زوين، مطبعة العتي، بغداد، 1946: 821.

(8) انظام: 247/5.

(9) نفسه: 164/4.

ويجمع على هذا ما كان ثلاثياً مزيداً بحرف أو أكثر لا لغرض الإلحاق، وليست إحدى زياداته حرف مد أو لين قبل الآخر، وهو مبدوء بالهمزة لزيادة في أفعل⁽¹⁾، وجمع على هذا للجمع للنقل من الإسمية إلى الوصفية، نحو: الجدل أجادل، وأخيل أخيل⁽²⁾.

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء، فعند شرحه قول المتنبّي:

أَكَارِمٌ حَسَدَ الْأَرْضِ السَّمَاءِ بِهِمْ □ وَقَصَّرَتْ كُلُّ مِصْرٍ عَنِ طَرَابُلُسِ

قال: ((أكارم: جمع أكرم بمعنى كريم...))⁽³⁾.

3. فعائل:

إذا كان للرباعي مزيداً بحرف علة قبل آخره جمع على فعائل، نحو: قناديل، وإن كان واوا أو ألفاً قلباً ياعين؛ لوقوعهما بعد للكسرة، نحو: عصفور عصافير⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن للمستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتنبّي:

وَحَلَى الْعَذَارَى وَالْبَطَارِيقَ وَالْقُرَى

وَشَعَثَ التَّصَارِي وَالْقَرَابِينَ وَالصُّلْبَا

قال: ((البطاريق: جمع بطريق، وهو القائد من قواد الروم، والقرايين: جمع

قريان وهي خاصة للملك...))⁽⁵⁾.

4. فعائل:

يطرد هذا البناء في الاسم الثلاثي للمزيد بحرفين في أوله تاء، وحرف مد قبل

آخره، نحو: تقسيم تقاسيم⁽⁶⁾.

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء فعند شرحه قول لبي تمام:

(1) ينظر: لينة الصرف في كتاب سيبويه: 311.

(2) ينظر: لكتاب: 613/3، وشرح شاقية ابن الحاجب: 252/1-253.

(3) للنظام: 349/9.

(4) ينظر: شرح الأسموني: 208/4، والجموع في اللغة العربية: 165.

(5) للنظام: 310/3.

(6) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، ط8، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا،

لَنْ جَعَدْتُكَ مَا لَأَقِيْتُ فِيكَ فَقَدْ □ صَحَّتْ شُهُودُ تَبَارِعِي وَتَعْلِيْبِي

قال: ((التباريح: جمع تبريح، كما قالوا: للتكاليف جمع تكليف، وأصل المصادر

ألا تجمع، وربما امتحنوا فيها ذلك إذا اختلفت الأنواع))⁽¹⁾.

ومن الأمور الأخرى في الجمع:

1. اسم الجنس للجمعي.

2. جمع الجمع.

1. اسم الجنس الجمعي: هو ما تضمن معنى الجمع دالا على الجنس كله،

ويفرق بينه وبين مفردة بالياء أو للتاء، نحو: تمر تمر، روم رومي⁽²⁾.

ذكر ابن المستوفي هذا، نحو: ملاء ملاء⁽³⁾.

2. جمع الجمع: ذكر سيبويه أن هناك بعض أبنية جموع التثنية لجمع لغرض

المبالغة في التكاثر والزيادة في العدد، منها: أفاعل، أفاعيل، أفاعلة⁽⁴⁾.

ذكر ابن المستوفي جمع الجمع، نحو: أغراض جمع أغراض⁽⁵⁾، أزائد جمع

أزائد⁽⁶⁾، أراهط جمع أراهط⁽⁷⁾، أساس جمع أساس⁽⁸⁾، أفويق جمع أفوق⁽⁹⁾.

فعدد شرحه قول أبي تمام:

يَحْتَلِبُ الدَّهْرَ أَفَويقَةً □ وَيَخْلِطُ الحُلُومَ الحَازِرِ

(1) للنظام: 186/3.

(2) ينظر: شرح الأسموني: 216/4، أبنية للمصرف في كتاب سيبويه: 337.

(3) للنظام: 179/9.

(4) ينظر: الكتاب: 618/3-620.

(5) للنظام: 130/10.

(6) نفسه: 130/10.

(7) نفسه: 130/10.

(8) نفسه: 426/7.

(9) نفسه: 21/8.

قال: ((أفاريق: جمع جمع؛ لأنه يقال: فَوْقَ وَأفْوَقَةَ، ثم جمع أفْوَقَةَ على أفاريق...)).

2. التصغير:

التصغير في اللغة: لتقليل (1).

أما في الاصطلاح: ((فهو تغيير بنية الكلمة، لتقليل معناها أو تحقيره أو تقريب زمانه أو مكانه أو تعظيم شأنه أو غير ذلك)) (2).

وقد وردت عند ابن الممتوفي بعض الألفاظ المصغرة، وعلى قلتها أشار إليها في كتابه، وتتضح من خلال ما يأتي:

أولاً: تصغير الثلاثي:

يتم تصغير الثلاثي من خلال ضم أول الكلمة وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة بعده (3)، ومما ورد عند ابن الممتوفي من الثلاثي المصغر: جُنَيْلٌ تصغير جنل، وعذيق تصغير عذق (4).

وجزئى تصغير جزء، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَتَى أَلْفُ جُزْءٍ رَأَيْتُهُ فِي زَمَانِهِ □ أَقْلُ جُزْءٍ بَعْضُهُ الرَّأْيُ أَجْمَعُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((جزيء، ممدود مهموز، تصغير جزء)) (5).

ثانياً: تصغير ما فيه حرف علة:

في العربية كلمات فيها أحرف علة، ولكنها تختلف من حيث موقعه فيها، فقد يكون الحرف الثاني في الكلمة، وقد يكون الثالث، وقد يكون الرابع، فإن كان الثاني في أحرف الكلمة حرف علة ردُّ إلى أصله في التصغير، نحو: باب تصغر على بُوَيْبٍ، وإن

(1) ينظر: لسان العرب: 4/458 (صغر).

(2) المهذب في علم التصريف: 365.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 4/218، والمهذب في علم التصريف: 365.

(4) للنظام: 15/3.

(5) نفسه: 10/391.

كان حرف العلة ثالثاً، فإنه يقلب ياء إن كان واوا في الأصل، وإن كان ياء يبقى كما هو، تقول في تصغير عصا عُصِيَّة⁽¹⁾، ورد عند ابن المستوفي ما كان حرف العلة ثالثاً في الكلمة، فعند شرحه قول أبي تمام:

صَدَقْتَ لَهْيَا قَلْبِي الْمُسْتَهْتِرِ □ فَبَقِيَتْ نَهَبًا صَبَابَةً وَتَذَكَّرُ⁽²⁾

قال نقلا عن الخارزنجي⁽³⁾: الـهَيَا: تصغير اللهور، وهي فُعلَى من اللهور على مثل التَقْوَى والتَقْوَى، كما قال للعجاج⁽⁴⁾:

وَدَارُ لَهْيَا قَلْبِي الْمَتِيمِ

ثالثا: شواذ التصغير:

لا يجوز تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، ولكن جاء تصغيرها شذوذاً، ومما ورد عند ابن المستوفي منها: للذئب تصغير للذبي⁽⁵⁾، ذئبا تصغير ذئب⁽⁶⁾، ذئبك تصغير ذئك⁽⁷⁾.

3. النسب:

النسب لغة: مصدر نسبته ينسبه نسباً إلى كذا إذا عزاه إليه⁽⁸⁾، والنسب: واحد الأُنساب، والنسبة والنسبة مثله⁽⁹⁾.

(1) الصرف: 91-92.

(2) رواية الصولي: صرفت مكان صدقت.

(3) النظام: 135/8.

(4) ديوان العجاج برواية وشرح الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة الشرق، بيروت: 291.

(5) النظام: 367/4، ذرة الخواص في أوام الخواص: للحريري، مكتبة المثنى، بغداد، دت: 10،

شرح الأسموني: 243/4، للصرف: 288.

(6) النظام: 401/8، شرح البرقوقى: 266/2.

(7) النظام: 358/9، الموضح: 162/3، شرح البرقوقى: 302/2.

(8) ينظر: اللسان: 755/1 (نسب)، المهذب في علم التصريف: 376.

(9) الصنحاح: 755/1 (نسب).

أما في الاصطلاح: فهو الملحق بأخره بآء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها⁽¹⁾، فالاسم بالياء منسوب والمجرد منها منسوب إليه والياء بآء النسب⁽²⁾، والغرض من النسب هو للتخصيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب إليه أو قبيلته أو مدينته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك⁽³⁾، فمن أمثلة النسب عند ابن المستوفي، شذنيّة في النسب إلى شذن⁽⁴⁾، وخذاني في النسب إلى خذاق⁽⁵⁾، وبقاعيّة في النسب إلى بقاع، فعند شرحه قول أبي تمام:

بِقَاعِيَّةٍ تَجْرِي عَلَيْنَا كُؤُوسُهَا

تُجْدِي الَّذِي لُخْفِي وَتُخْفِي الَّذِي لِبَدِي

قال نقلا عن أبي زكريا: ((البقاعيّة نسبة إلى البقاع، وهي مواضع بالشام معروفة، واحدها بقعة، ولم توحد في النسب إلى البقاع صارت كاسم واحد، كما قالوا: بطاحي في النسب إلى البطاح))⁽⁶⁾.

|| النسبة إلى ما انتهى بياء:

لا يخلو هذا أن يكون اسما منقوصا، أو منتهيا بياء مشددة، أو منتهيا بياء قبلها خرف سلكن⁽⁷⁾، فإن كان الاسم المنقوص ثلاثيا قلبت بلؤه ولوا وفتح ما قبلها، نحو: الشجي الشجوي، وإن كانت الياء رابعة في الكلمة جاز قلبها ولوا وجاز حذفها، تقول في النسبة إلى قاضي قاضوي وقاضي، ومما ورد عند ابن المستوفي النسبة إلى ماني فعند شرحه قول المتكبي:

(1) ينظر: اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، ط مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ -

1982: 317.

(2) المهذب في علم التصريف: 376.

(3) نفسه: 376.

(4) للنظام: 207/1.

(5) نفسه: 299/5.

(6) نفسه: 92/6.

(7) ينظر: الصرف: 334، وينظر: المهذب في علم التصريف: 377.

وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ □ تُخَجَّرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تُكْذِبُ

قال: ((المانوية منسوبة إلى ماني، وهو رجل يعظمه أهل مذهبه))⁽¹⁾، وإن كانت للبياء خامسة حذف وجوبا وأضيف ياء النسبة تقول في النسبة إلى المنيدي مهدي، ومما ورد عند ابن المستوفي بجوية منسوب إلى البجاوي وهي الدواهي⁽²⁾. أما إذا كان الاسم منتهيا بياء مثندة، فإنها تحذف وجوبا إذا كانت رابعة فصاعدا، وشرط ألا يكون الاسم على وزن فَعِيلٍ أو فُعِيلٍ، نحو النسبة إلى كرسي كرسي، ومما ورد عند ابن المستوفي: تقول السميري في النسبة إلى السميرية⁽³⁾.

□ النسب السماعي:

في اللغة العربية أسماء منسوبة على غير القياس، نحو شتاء فالنسبة إليها شتوي⁽⁴⁾. ومما جاء من النسب على غير القياس عند ابن المستوفي بجاوية في النسب إلى بجاة، فعند شرحه قول المتنبي:

وَكُلُّ بَجَاةٍ بُجَاوِيَّةٍ □ خَتُوفٍ وَمَا بِيَّ حُسْنُ الْمِشِي

قال: ((بجاوية منسوبة إلى البجاة، ويقال: إنه اسم جبل من الناس، وقيل: البجاة التباد، ويجب أن يكون قولهم: بجاوية منسوبة على غير قياس؛ لأنه لو حمل على لفظ البجاة لقيل بجوي))⁽⁵⁾.

(1) النظام: 279/4.

(2) نفسه: 217/6.

(3) نفسه: 443/1.

(4) المهذب في علم التصريف: 385.

(5) النظام: 451/1.

4. المقصور والممدود:

الاسم المقصور: هو اسم معرب آخره ألف لازمة مثل: هُدَى، وليلى، فإن كان الاسم مبنياً نحو: متى فهو غير مقصور، وإن كانت الألف غير لازمة كالتى في الأسماء الستة في حالة التنصب، نحو: أبا محمد، ذاء، فهو غير مقصور⁽¹⁾.

أما الاسم الممدود: هو اسم معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: إنشاء، ورجاء، وإذا كانت ألفه منقلبة وليست زائدة، فهو ليس بممدود، نحو: داء، فالألف فيها منقلبة عن واو والأصل نوا⁽²⁾.

((أجمع للنحاة على جواز قصر الممدود للضرورة))⁽³⁾، ((لكن الاختلاف يصب في جواز مد المقصور، فذهب البصريون إلى المنع، أما الكوفيون والأخفش فإنهم يرون جواز مد المقصور للضرورة الشرعية))⁽⁴⁾.

ذكر ابن المستوفي في كتابه للمقصور والممدود، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَقْرِبُ السَّلَامَ مُعْرِفًا وَمُحَصَّبًا □ مِّنْ خَالِدِ المَعْرُوفِ وَالمِهْجَاءِ

قال نقلا عن الصولي: ((المهجاء تمد وتقصر...))⁽⁵⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَلَا أَيُّهَا المَوْتُ فَجِئْتَنَا □ بِمَاءِ الحَيَاةِ وَمَاءِ الحَيَاءِ

قال⁽⁶⁾ نقلا عن الصولي: بماء الحياة بمن كان للناس يقيمون حياتهم به، ورواه

قوم بماء الحياء يريد ماء المطر، وقد مد مقصورا والذي يمكن ملاحظته مما نقله ابن

(1) ينظر: شرح الحدود النحوية: 59، والمهذب في علم التصريف: 158، والصرف: 233.

(2) ينظر: شرح الحدود النحوية: 59، والمهذب في علم التصريف: 167، والصرف: 236.

(3) شرح ابن عيّل: 81/4.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 745/2.

(5) للنظام: 208/1، وينظر: المقصور والممدود: الفراء، تحقيق وشرح ماجد الذهبي، مؤسسة

الرسالة، دت: 43.

(6) للنظام: 263/1.

للمستوفي عن الصولي أنه لا يجوز مد المقصور في هذا الموضع، وبهذا فهو يتفق مع اللبصريين في عدم جواز مد المقصور في هذا الموضع، إذ ذهب بعضهم إلى عدم جواز مد للمقصور حتى في ضرورة الشعر⁽¹⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَعَاءِ نَعَاءِ شَقِيقِ التَّدَى □ إِلَيْهِ نَعِيًّا قَلِيلَ الْجَدَاءِ

قال: ((قليل للجداء، أي: قليل للغناء، فأما الجدا مقصور فهو في معنى العطاء والمطر الدائم))⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

قَلَمَاءِ نَعَاءِ عَفَارِيثُهُ □ سَنَا كَوَكَبِ جَاهِلِيِّ السَّنَاءِ

قال: ((العنا مقصور، وهو ضوء البرق في الأصل والعناء ممدود الرفع))⁽³⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

حُلَّةٌ سَابِرِيَّةٌ وَرِدَاءٌ □ كَسَحَا الْقِيْضِ أَوْ رِدَاءِ الشُّجَاعِ

قال: ((السحا بالفتح مقصور، جمع سَحَاءٍ وَسِحَاءٍ بالمد إذا كسر جمع سِحَاءِ))⁽⁴⁾. قال الفراء: ((والسحَاء: الخفاش بكسر فمد ويفتح فقصر فيقال: السحَا))⁽⁵⁾. ومن الأمثلة الأخرى: فحوى حكى بالتقصر والمد⁽⁶⁾، والثناء ممدود إلا أنه قصر ضرورة⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح جمل لفرجاني: ابن هشام: 434.

(2) للنظام: 264/1، وينظر: المقصور والممدود: ابن السكيت، تحقيق محمد سعيد، مصر، ط1، 1985: 94.

(3) للنظام: 277/1، وينظر: المقصور والممدود: 18، وللصاحح: 2383/6 (سنا).

(4) للنظام: 306/1.

(5) المقصور والممدود: 39.

(6) للنظام: 182/9، وينظر: المقصور والممدود: 43.

(7) للنظام: 166/4، وينظر: المقصور والممدود: 74، 86.

5. الأسماء المجردة والمزيدة:

أ. الأسماء المجردة:

للاسم الثلاثي للمجرد عشرة أبنية نكر ابن المستوفي واحدا منها، وهو: فَعَلَ بضم ففتح، يأتي هذا لبناء اسما وصفة، فالاسم نحو: صُرِدَ، والصفة نحو: حَطَمَ⁽¹⁾، وقد نكر ابن للمستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتنبي:

أَمِنْ إِذْيَارِكِ فِي الدُّجَى الرَّقْبَاءُ □ إِذْ حَيْثُ كُنْتَ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

قال: ((... الدُّجَى: الظلمة واحدا نجية، وليست من لفظ دجا يدجو، ولكنها في معناه...))⁽²⁾.

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن للمستوفي يشوبه الغموض وعدم الصحة، إذ أن لفظة (الدجى) مأخوذة من دجا للليل يدجو دجواً ونجواً⁽³⁾.

ب. الأسماء المزيدة:

ومما ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد، وقد تلحقه زيادة أو زائدتان أو ثلاث أو أربع، فيصير على سبعة أحرف وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد⁽⁴⁾. وقد ورد عند ابن للمستوفي الثلاثي المزيد فيه واحد، وهذه للزيادة إما أن تلحقه قبل الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللام، وقد وردت عند ابن المستوفي على نوعين:

1. ما زيد قبل الفاء:

ويكون على أوزان عديدة⁽⁵⁾:

(1) ينظر: الممتع في التصريف: 62/1، والمزهر: 5/2، وتصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين

قبلاوة، مطبعة جامعة حلب، 1987: 65.

(2) للنظام: 373/1.

(3) ينظر: الصحاح: 2334/6 (دجا)، ولسان العرب: 249/14 (دجا)، والموضح: 141/1، وشرح

البرهوقي: 140/1.

(4) ينظر: الممتع في التصريف: 70/1.

(5) نفسه: 80-72/1.

2. ما زيد بعد اللام:

ويكون على أوزان عديدة⁽²⁾:

فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلِن، فَعَلِن، فَعَلِن، فَعَلِم، فَعَلِم، فَعَلِم، فَعَلَأ،
فَعَلِيَّة، فَعَلُوَّة، فَعَلُوَّة، فَعَلُوَّة.

ذكر ابن المستوفي بناء (فَعَلَى) عند شرحه قول الممتطي:

سَرَايَاكَ تَتْرَى وَاللُّمُسْتَقُّ هَارِبًا □ وَأَصْحَابُهُ قَتَلَى وَأَمْوَالُهُ بُهَى

قال: ((.. واللُّهَيْتِي: المنهوية، وهي فَعَلَى، وألفه مثل ألف حبلى، وهو اسم للجمع..))⁽³⁾، والذي أراه أن فَعَلَى بمعنى مفعولة.

6. معاني صيغ الأسماء:

ذكر ابن المستوفي طائفة من معاني صيغ الأسماء، وما ورد منها:

1. فعيل بمعنى فاعل:

أورد ابن المستوفي أن (فَعِلًا) تأتي بمعنى فاعل، نحو: رَغِيبٌ بمعنى راغِبٌ⁽⁴⁾،
مَكِيثٌ بمعنى ماكثٌ⁽⁵⁾، عَظِيمٌ بمعنى عالمٌ⁽⁶⁾، سَلِيمٌ بمعنى سالمٌ⁽⁷⁾. فعند شرحه قول أبي تمام:

لَا تُصِيبُ الصَّدِيقَ قَارِعَةُ التَّأ □ نِيبٌ إِلَّا مِنْ الصَّدِيقِ الرَّغِيبِ

قال: ((.. يكون فعيل بمعنى فاعل، نحو عَظِيمٌ بمعنى عالم، وسَلِيمٌ بمعنى سالم..))⁽¹⁾.

(1) للنظام: 15/10، شرح البرقوقى: 318/2.

(2) للمنتع في التصريف: 91-88/1.

(3) للنظام: 306/3، الموضح: 217/1.

(4) للنظام: 226/3.

(5) نفسه: 107/5.

(6) نفسه: 162/2.

(7) نفسه: 162/2.

2. فعل بمعنى مفعول:

نكر ابن المستوفي أن (فعلًا) يأتي بمعنى مفعول، فعند شرحه قول أبي تمام:

تَقِي جَمَحَاتِي لَسْتُ طَوْرَعٌ □ وَكَيْسَ جَنِيحِي إِنْ عَدَلْتِ بِمُصْحِحِي
مُرْوِي

قال نقلا عن المرزوقي: ((... الجنحية هي في الأصل فعل بمعنى مفعول، ولكنه لحق به الهاء؛ لينتقل من الصفات إلى الأسماء...))⁽²⁾.

3. فعل بمعنى مفعول:

نكر أن (فعولا) تأتي بمعنى مفعول، فعند شرحه قول أبي تمام:

كَالرِّشَاءِ الْعَوْهَجِ⁽³⁾ أَطْبَاهُ □ رَوَّعَ إِلَى مُغْزِلِ رَغَوْتِ

قال: ((... رغوثة: مرضعة، وهو فعول بمعنى مفعول...))⁽⁴⁾.

(1) النظام: 162/2.

(2) نفسه: 200/2.

(3) العوهج: طويلة العنق من الطباء: للنظام: 109/5.

(4) النظام: 109/5.

ثانيا: أبنية الأفعال:

الفعل لغة: ((كناية عن كل عمل متعد وغير متعد...))⁽¹⁾.

أما في الاصطلاح: ((فهو أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع))⁽²⁾.

وسببوه في عرضه هذا يثبت أن للفعل مادة أخذت من أحداث الأسماء، ويريد بأحداث الأسماء: المصادر، فهو يقول معقبا: والأحداث نحو: الضرب والقتل والحمد⁽³⁾، ((ويقسم للفعل إلى مجرد ومزيد، فالمجرد: ما كانت حروفه كلها أصلية، لا تسقط في أحد للتصريف إلا لطة تصريفية، وأما المزيد فهو: ما زيد على حروفه الأصلية حرف لو حرفان أو ثلاثة أحرف))⁽⁴⁾.

أبنية الأفعال في كتاب النظام:

أولا: الفعل المجرد:

1. الفعل الثلاثي المجرد:

الفعل الثلاثي المجرد باعتبار الماضي مع المضارع ستة أوزان، تسمى أبوابا⁽⁵⁾، وهي مرتبة على النحو الآتي:

الباب الأول: فَعَلَ - يَفْعَلُ، نُحُو نَصَرَ - يَنْصُرُ

ذكر ابن المستوفي هذا الباب مرات عديدة، فنكر منه الصحيح والسالم، والأجوف والناقص، والمضعف.

أ. الصحيح السالم: هو للفعل الذي سلمت أصوله من أحرف للعلة والتضعيف

وللهمزة⁽⁶⁾، نحو ضَرَبَ، جَلَسَ.

(1) لسان العرب: 528/11 (فعل).

(2) الكتاب: 12/1.

(3) لفظ زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1980: 16.

(4) دروس للتصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1958: 54.

(5) ينظر: المهذب في علم التصريف: 57، والصرف: 47-49، ودروس في علم الصرف: 36-41.

(6) ينظر: المهذب في علم التصريف: 109.

ذكر ابن الممتوفي الصحيح السالم من الباب الأول نحو: نَضَبَ - يَنْضَبُ⁽¹⁾،
وذلك عند شرحه قول للمتنبى:

وَإِنْ فَارَقْتَنِي أَمْطَارُهُ □ فَأَكْثَرُ غُدْرَانِهَا مَا نَضَبَ

قال نقلا عن أبي التفتح: نَضَبَ الماءُ يَنْضَبُ نُضُوبًا، إذا غار من العين ونحوها،
أو بعد من وجه الأرض.

ب. المضعف: هو الفعل الثلاثي الذي يكون فيه حرفان من جنس واحد، فأسكن
الأول وأدغم الثاني نحو: مَدَّ وَشَدَّ⁽²⁾.

ذكر ابن الممتوفي هذا الفعل وذلك نحو: عَنُ يَعْنُ⁽³⁾، صَكَ يَصُكُّ⁽⁴⁾، فعند شرحه
قول أبي تمام:

تَبَّتْ الْجَنَانُ إِذَا اصْطَلَّتْ بِمُظْلِمَةٍ □ فِي رَحْلِهِ السُّنُّ الْأَقْوَامِ وَالرُّكْبُ

قال: ((اصططت مستعار، فذكر أنه استعير للسان لذلك فهو من صَكَ يَصُكُّه
صَكَاً، إذا ضربه بشيء صلب))⁽⁵⁾.

ج. الأجوف: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: نام⁽⁶⁾.

ذكر ابن الممتوفي من الفعل الأجوف، نحو: راد يَرُودُ⁽⁷⁾، مار يَمُورُ⁽⁸⁾، جاد
يَجُودُ⁽⁹⁾، فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 82/4.

(2) ينظر: المنصف لكتاب التصريف، المازني، شرح ابن جني: 303/2.

(3) النظام: 181/2.

(4) نفسه: 94/3.

(5) نفسه: 94/3.

(6) الصرف: 98.

(7) النظام: 50/3.

(8) نفسه: 51/3.

(9) نفسه: 116/3.

عَلَى كُلِّ رُوَادٍ الْمَلَاطِ تَهَدَّمَتْ □ عَرِيكَتُهُ الْعَلِيَاءُ وَإِنْضَمَّ حَالِيَهُ

قال: ((رواد من قولهم: راد يروده، إذا ذهب وجاء))⁽¹⁾.

د. الناقص: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: دعاء رضي، قَصُوءٌ⁽²⁾.

ذكر ابن المستوفي من لفعل الناقص نحو: هفا يهفو⁽³⁾، رنا يرنو⁽⁴⁾.

الباب الثاني: فَعَلٌ - يَفْعَلُ، نَحْوُ: ضَرَبَ - يَضْرِبُ.

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان ناقصاً، نحو: قَرَى يَقْرِي⁽⁵⁾، سَقَى

يسقي⁽⁶⁾، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَوْ كَانَ يَفِي الشِّعْرُ أَفْنَاهُ مَا قَرَّتْ

حِيَاضُكَ مِنْهُ فِي الْقُصُورِ السَّوَاهِبِ⁽⁷⁾

قال: ((قَرَى للماء في للحوض يقري، إذا جمعه..)).

الباب الثالث: فَعَلٌ - يَفْعَلُ، نَحْوُ: فَتَحَ - يَفْتَحُ

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان سالماً صحيحاً، نحو: زَمَعَ يَزْمَعُ⁽⁸⁾،

وذلك عند شرحه قول المتنبّي:

فَقَدْ يُظَنُّ شُجَاعاً مِنْ بِهِ حَرَقٌ □ وَقَدْ يُظَنُّ جَبَاناً مِنْ بِهِ زَمَعٌ⁽⁹⁾

(1) للنظام: 50/3.

(2) الصرف: 99.

(3) للنظام: 95/3.

(4) نفسه: 181/2.

(5) نفسه: 35/3.

(6) نفسه: 66/9.

(7) رواية للصولي والتبريزي: المقصور مكان للقصور.

(8) النظام: 362/10.

(9) انفرد ابن عدلان برواية: يظن.

قال: ((الزمع: مصدر زَمَعَ الرجل، يَزْمَعُ زمعاً، إذا خرَّقَ من خوف)).

الباب الرابع: فَعَلَ - يَفْعَلُ، نحو: فَرَحَ يَفْرَحُ

ذكر ابن الممتوفي في هذا الباب ما كان سالماً صحيحاً، نحو: شَجِبَ يَشْجِبُ

شجِباً⁽¹⁾، وذلك عند شرحه قول المتبني:

تَخَالَفَ النَّاسُ حَتَّى لَا اتَّفَاقَ لَهُمْ □ إِبْنَا عَلِيٍّ شَجِبَ وَخَلَفَ فِي الشَّجْبِ

قال: ((الشجب: الهلاك، يقال: شَجِبَ يَشْجِبُ شجِباً))، أما البابان الخامس

والسادس فلم يردا في الكتاب، لقلة ورودهما عامة.

صَيِّغَتَا أَفْعَلَ وَفَعَلَ:

ومما يدخل ضمن أبنية الأفعال، صيغتا أفعل وفعل، إذ وردت في اللغة العربية

هاتان الصيغتان، وقد اختلف موقف اللغويين القنماء منها، أما بمعنى واحد أم هناك

خلاف بينهما؟

فمنهم من ذهب إلى أن معنى للصيغتين واحد، ولكن الاختلاف يرجع إلى

اختلاف اللهجات، إذ قد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا،

فعدت قوم على فعلت ويلحق به قوم الألف فيبنونه على أفعلت⁽²⁾.

وعلى هذا الرأي مجموعة من العلماء منهم: للكسائي⁽³⁾، وأبو زيد الأنصاري⁽⁴⁾،

وإبن درستويه⁽⁵⁾، وإبن كيسان⁽⁶⁾، وإبن سيده⁽⁷⁾.

(1) النظام: 71/4.

(2) ينظر: الكتاب: 61/4.

(3) الماهر: 407/2.

(4) فعلت وأفعلت: أبو حاتم السجستاني (ت 255هـ-)، تحقيق د. خليل إبراهيم عطية، مطبعة جامعة البصرة، منيرية دار الكتب، 1979: 88.

(5) ينظر: تصحيح الفصيح: إبن درستويه (ت 347هـ-)، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1395هـ-1975: 165/1-166.

(6) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979: 241.

(7) المخصص: إبن سيده، دار الفكر، بيروت، 1398هـ-1978: 2/15.

ومنهم من ذهب إلى إنكار كون الصيغتين بمعنى واحد ومنهم الأصمعي، قال ابن دريد: ((سألت أبا حاتم عن باع وأباع، فقال: سألت الأصمعي عن هذا فقال: لا يقال: أباع))⁽¹⁾.

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن صيغة فعل وأفعل متطورة عنه⁽²⁾. والذي يبدو لي أن مما ورد في هذا الباب يعود إلى اختلاف اللهجات، فالثلاثي لهجة الحجاز، والرباعي لهجة تميم وأسد وقيس وربيعة وأهل نجد⁽³⁾. والذي يهمنا من كل هذا هو موقف ابن المستوفي من هاتين الصيغتين، فقد كان من القائلين: إن هاتين للصيغتين بمعنى واحد، وسوف أسوق أمثلة لتوضيح موقفه من هذا:

|| سرى وأسرى:

عند شرحه قول أبي تمام:

فيا أيها الساري اسر غير مُحَادِرٍ . □ جَنَّانَ ظَلَامٍ أَوْ رَدَى أَنْتَ هَائِبُهُ⁽⁴⁾

قال: ((يقال: سريت سرى ومسرى، وأسريت إذا سرت ليلاً، وكلاهما لغة القرآن للكريم))⁽⁵⁾.

والذي يمكن ملاحظته من خلال النص أن هاتين للصيغتين (سرى وأسرى) هما بمعنى واحد، وقد أكد ابن السكيت⁽⁶⁾ والجوهري⁽⁷⁾ وابن النحاس⁽⁸⁾ وأبو بكر بن الأثيري⁽⁹⁾، إذ قالوا: سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً.

(1) جمهرة اللغة: 436/3.

(2) ينظر: مقدمة كتاب فعلت وأفعلت: للسجستاني: 62.

(3) اللهجات العربية في التراث: د. أحمد الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978: 619/2.

(4) رواية الصولي: وبأبيها.

(5) لتنظام: 68/3.

(6) إصلاح المنطق: 213.

(7) الصحاح: 2376/6 (سرا).

(8) شرح التصانيد التسع المشهورات: ابن النحاس، تحقيق أحمد خطاب عصر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1393هـ-1973: 146/1.

(9) شرح التصانيد التسع الطوال للجاهليين: أبو بكر بن الأثيري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1969: 177.

﴿ خطي وأخطأ: ﴾

عند شرحه قول للمتنبى:

وَعَيْنُ الْمُخْطِئِينَ هُمْ وَلَيْسُوا □ بِأَوَّلِ مَعْشَرٍ خَطَبُوا لَسَابِوَا

عرض ابن المستوفي خلاف العلماء في صيغتي (خطي وأخطأ)، فقال: ((قلوا: خطيت من الخطيئة، أخطأ إخطاء، وأخطأت أخطئ إخطاء، إذا تركت الصواب، والاسم: الخطأ غير مقصور مهموز، وقلوا: خطئ إذا تعدد، وأخطأ إذا قصد الصواب فأخطأ، وقيل: هما بمعنى واحد))⁽¹⁾، وعلى هذا ابن السكيت⁽²⁾ والجوهري⁽³⁾.

قال أبو الفتح نقلاً عن الأصمعي: تقول: خطئ بخطاً من الذنوب، وأخطى يخطي من الإخطاء، وقال نقلاً عن أبي العلاء: أخطأ إذا تعدد وخطئ إذا لم يتعدد.

﴿ راب وأراب: ﴾

عند شرحه قول للمتنبى:

أَلْبُرِي مَا أَرَابَكَ مَنْ يُرَيْبُ □ وَهَلْ تَرَقَى إِلَى الْفَلَكَ الْخُطُوبُ

قال: ((يقال: رابني لشيء يرينني وأراب الرجل إذا جاء بريئة، وقال أبو زيد: إن رابني وأرابني بمعنى، قال الجوهري: هذيل تقول: أرابيني قلان))⁽⁴⁾.

قال ابن المستوفي⁽⁵⁾ في موضع آخر عن هاتين الصيغتين: وقد فرقا بين المعنيين في بعض الموضع وساروا بينهما في غيره، فقلوا: راب إذا أتى بالريئة وأراب إذا ظننت به.

(1) النظم: 29/4.

(2) إصلاح المنطق: 213.

(3) الصحاح: 147/1 (خطأ).

(4) النظم: 5/4.

(5) نفسه: 116/10.

﴿ نَكَرَ وَأَنْكَرَ ﴾

عند شرحه قول المتنبي:

فَبَلَّحَظِهَا نَكَرَتْ قَنَاتِي رَاحَتِي □ ضَعْفًا وَأَنْكَرَ خَاتِمَايَ الْخِنْصِرَا

قال: ((يقال: نكرت الشيء وأنكرته بمعنى))⁽¹⁾، وعلى هذا الجوهرى⁽²⁾، والتبريزي⁽³⁾ والبرقوقي⁽⁴⁾.

﴿ قَصَرَ وَأَقْصَرَ ﴾

عند شرحه قول المتنبي:

أَفْتَى بِرُؤْيَيْهِ الْأَنَامَ وَحَاشَ لِي □ مِنْ أَنْ أَكُونَ مُقْصِرًا أَوْ مُقْصِرَا

قال: ((يقال: قصرت عن الشيء تقصيرا إذا تركته عجزا، وأقصر عنه إقصارا إذا تركته قادرا عليه))⁽⁵⁾، فالصيفتان (قصر وأقصر) تختلفان في المعنى وعلى هذا للتبريزي⁽⁶⁾ والبرقوقي⁽⁷⁾.

﴿ حَبَّ وَأَحَبَّ ﴾

عند شرحه قول المتنبي:

أَحَبُّ أَمْرِئِي حَبَّتِ الْأَلْفُسُ □ وَأَطْيَبُ مَا شَمَمْتُ مَعِطَسُ

قال: ((أَحَبُّ الْأَمْرِ يُحِبُّ، وَحَبَّةٌ يُحِبُّ))⁽⁸⁾، قال الفراء⁽⁹⁾: حبيبته لغة.

(1) للنظام: 93/9.

(2) ينظر: الصحاح: 836/2 (نكر).

(3) للموضح: 99/3.

(4) شرح البرقوقي: 269/2.

(5) للنظام: 98/9.

(6) للموضح: 102/3.

(7) شرح البرقوقي: 270/2.

(8) للنظام: 399/9.

(9) شرح البرقوقي: 413/2.

معاني صيغ الأفعال:

ذكر ابن المستوفي طائفة من معاني صيغ الأفعال منها:

1. أفعل بمعنى استفعل:

تدل صيغة (أفعل) على معان عديدة، هي⁽¹⁾:

التعديّة، الصيرورة، للدخول في شيء مكانا كان أو زمانا، للسلب والإزالة، الامتحاق، لتعريض، معنى استفعل، المطاوعة، التمكين.

وقد جاءت عند ابن المستوفي دلالة على معنى استفعل، فعند شرحه قول للمتنبّي:

إِذَا مَا اسْتَحَيْنَ الْمَاءَ يَعْضُ لِنَفْسِهِ □ كَرِعْنُ بِسَبَبِ فِي إِثَاءِ مِنَ الْوَرْدِ

قال: ((بروي (استحين) مكان (استحين) وتكون أجبن بمعنى استحين))⁽²⁾.

2. فُعل بمعنى فعول:

عند شرحه قول للمتنبّي:

فَلَقَدْ دَهَشْتُ لِمَا فَعَلْتُ وَدَوْنَهُ □ مَا يُدْهِشُ الْمَلِكَ الْحَفِيظَ الْكَاتِبَا

قال: ((... يقال: دهش الرجل فهو مدهوش...))⁽³⁾.

(1) شذا العرف: 21-22، وينظر: دروس في علم الصرف: 60-63.

(2) النظام: 381/7.

(3) نفسه: 167/4، وينظر: الإصحاح: 1006/3 (دهش)، شرح البرقوقى: 260/1-261.

ثالثاً: أبنية المصادر:

المصدر: ((هو ما دل على الحدث مجرداً من الزمن خلافاً للفعل الذي يدل على الحدث مقترناً بالزمن))⁽¹⁾.

وقف ابن المستوفي من أبنية المصادر، ولم يشر إلى أيهما مشتق من الآخر، واكتفى بنكر بعض المصادر.

مصادر الأفعال الثلاثية:

((إن أبنية هذا الفعل كثيرة جداً، لا تعرف إلا بالسماع والرجوع إلى كتب اللغة ولا ضابط لها، وذهب آخرون إلى أنها كلها قياسية مطردة، وقد وقف الجمهور منها موقفاً علمياً فحددوا ما هو قياسي، وأهملوا السماع فلم يضعوا له قاعدة))⁽²⁾.

المصادر القياسية:

((جمع جمهور النحاة عدداً من الأبنية تخضع لضوابط واضحة محددة، ولكنهم لم يزعموا أن القياس فيها تام مطرد، وإنما رأوا أن قسماً من هذه الأبنية يكثر وروده لنوع معين من الأفعال، فتحتمل أن يقاس عليها ما لم يسمع له مصدر عن العرب، فهم يلجؤون إلى القياس عليها ما لم يرد سماع يخالفها، وهذه هي أشهر الأبنية التي ذكروها، فالفعل المتعدي يكون على فعل، نحو: حَمَدَ، وَعَدَّ... إلا ما دل على حرفة أو صناعة فيكون على فعلة، نحو: زراعة، حياكة، تجارة))⁽³⁾.

نكر ابن المستوفي أمثلة للمصادر القياسية نحو: شَجِبَ بِشَجِبٍ شَجْباً⁽⁴⁾، دَعَسَ بِدَعْسِهِ دَعْساً⁽⁵⁾.

(1) للمع في العربية: 114.

(2) المصدر: 126.

(3) نفسه: 127.

(4) النظام: 71/4.

(5) نفسه: 371/9.

أما الفعل اللازم فتقسم أبنية مصادره تبعاً لحركة عينه في الماضي إلى:
فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعُلٌ، فَمُصَادِرُ فَعَلٍ هي⁽¹⁾:

1. فَعَالَةٌ فيما دلّ على حرفه، نحو: تجارة.
2. فَعَالٌ فيما دلّ على امتناع، نحو: نِفَار.
3. فَعَلَانٌ فيما دلّ على اضطراب، نحو: فيضان.
4. فَعِيلٌ فيما دلّ على سير، نحو: نبيب.
5. فَعِيلٌ أو فَعَالٌ فيما دلّ على صوت، نحو: سهيل ونباح.
6. فَعَالٌ فيما دلّ على داء، نحو: سُعال.

وهذا لم يرد عند ابن المستوفي، إلا أن الذي ورد فعل لازم على فعل صحيح غير دال على الأمور المذكورة، وهذا يكون مصدره على فَعُولٍ ومما ورد عند ابن المستوفي، نحو: نضب الماء نضوباً⁽²⁾، نطق دلوفاً⁽³⁾.

أما مصادر فَعِلٍ فهي⁽⁴⁾: فُعْلَةٌ فيما دلّ على لون نحو: حُمْرَةٌ، فُعُولٌ فيما دلّ على معالجة أي: محاولة حسية للتغلب على صعوبة، نحو: صُعُودٌ، وفَعَلٌ إذا لم يدلّ على لون أو معالجة، وهذا ورد عند ابن المستوفي نحو: حَبَّضَ حَبِضاً⁽⁵⁾.
ومما ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد بالهمزة، فإذا كان الفعل صحيح العين فإن مصدره يكون على وزن إفعال، نحو: أكرم إكراماً، أجمل إجمالاً⁽⁶⁾.

(1) شرح الأشموني: 460/2-461.

(2) النظام: 82/4.

(3) نفسه: 369/7.

(4) شرح الأشموني: 462/2.

(5) النظام: 436/7، يقال: حبض السهم: يحبض حبباً إذا وقع بين يدي الرامي؛ لضعفه.

(6) ينظر: شرح الأشموني: 464/2، لصرف: 129، دروس في علم الصرف: د. علي جابر

المنصوري، وعلاء الدين هاشم للخفاجي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط2،

ومن الثلاثي المزيد بالهمزة عند ابن للمستوفي أسعف إسعافا وذلك عند شرحه

قول أبي تمام:

وَعَاوَدَهَا جَرَبٌ لَمْ يَنْزَلِ □ يُعَاوِدُ أَشْعَافَهَا بِالْمَنْاءِ

قال: روى أبو العلاء: ((إسعافها بالميمين، مصدر من أسعفت فلانا بحاجته إذا

قضيتها له))⁽¹⁾.

رابعاً: التذكير والتأنيث:

مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربية لها أهمية كبيرة، دفعت الكثير من علماء اللغة إلى دراستها، وابن الممتوفي واحد من هؤلاء العلماء، إذ وقف ابن الممتوفي على هذه المسألة في كتابه، وقد قمت بإحصاء هذه المفردات، ومنها:

1. السلطان:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَنْظُرْ وَإِيَّاكَ الْهَوَى لَا تُمَكِّنَنَّ □ سُلْطَانُهُ مِنْ مُقْلَةٍ شَوْسَاءِ

قال⁽¹⁾: السلطان: المعروف فيه للتذكير، وقد جكي تأنيثه، فمن ذكره ذهب به إلى الملك، ومن أنه ذهب به إلى معنى الخلافة أو الحجة⁽²⁾، وهذه اللفظة عند علماء اللغة تذكر وتؤنث، إلا أن ابن العسكيت ذهب إلى أنها مؤنثة، إذ قال: السلطان: (مؤنثة يقال: قضيت به علينا السلطان، وقد آمنته السطان)⁽³⁾. وقد أيده ابن سيده في المخصص⁽⁴⁾، وأما الذين قالوا بالتذكير والتأنيث فيها فقد اختلفوا في أيهما أكثر التأنيث أم للتذكير، فمنهم من يرجح التذكير⁽⁵⁾، ونايله أن السلطان في القرآن الكريم لم يرد إلا منكراً، قال تعالى ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾⁽⁶⁾، وقوله ﴿أَمْ

(1) النظام: 217/1.

(2) ينظر: الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن سيده، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، 1982: 324.

(3) إصلاح المنطق: 362، وينظر: لسان العرب: 7/321 (سلط).

(4) ينظر: المخصص: 15/17.

(5) المنكر والمؤنث: ابن التستري، تحقيق أحمد بن عبد المجيد هريدي، ط1، مكتبة الخانجي،

لقاهرة، دار الرفاعي، لرياض، 1413هـ-1983: 83، التكملة: أبو علي الفارسي (ت

377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الطباعة والنشر، الموصل، 1401هـ-1981: 394،

الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (ت 671هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-

1988: 23/14.

(6) سورة الكهف: من الآية 15.

لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ⁽¹⁾، فهؤلاء حجتهم أن جميع ما في القرآن الكريم دال على تنكير السلطان، ولو كان التأنيث أكثر لكان في كتاب الله ﷺ⁽²⁾، وهناك من ذهب إلى التذكير والتأنيث في كلمة سلطان من دون أن يرجح أحدهما على الآخر⁽³⁾، قال الفراء⁽⁴⁾: (السلطان أنتى ونكر، والتأنيث عند الفصحاء أكثر)، وقال المبرد⁽⁵⁾: تقول: ((سليط للواحد والسلطان جمع، فمن نَكَرَ ذهب إلى معنى الواحد ومن أَنْثَ ذهب إلى معنى لجمع ولم يسمع من غيره))⁽⁶⁾.

من كل هذا يمكن القول: إن لفظة السلطان تذكر وتؤنث، أما مسألة أيهما أرجح فلا يمكن الجزم بها؛ لأنها متعلقة بالاستعمال اللغوي للكلمة، في أي عصر من العصور، واللغة كما هو معروف في تطور مستمر.

2. الذراع:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة للذراع تذكر وتؤنث، فعند شرحه قول أبي تمام:
وَمِثْلُ قُوَى جَبَلِ تِلْكَ الذِّرَاعِ □ كَانَ لِرِزَا لِرِشَاءِ
قال: ((ويروى لذلك للذراع، وهو يَنْكُرُ ويؤنث أكثر))⁽⁷⁾، وهناك خلاف بين العلماء في تنكير وتأنيث هذه اللفظة، فمنهم من ذهب إلى أنها تؤنث فقط منهم سيبويه⁽⁸⁾،

(1) سورة الصافات: 156.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 222/3.

(3) أدب الكاتب: 226.

(4) المنكر والمؤنث: الفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975:

83، وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأتباري، تحقيق د. حاتم الحضان، دار

الرشيد للنشر، 1979: 29/2.

(5) المنكر والمؤنث: المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصالح الهادي، مكتبة دار التراث،

قاهرة، 1970: 113.

(6) ينظر: شرح أدب الكاتب: الجولبيقي، مكتبة المقدسي، القاهرة، 1350هـ: 53.

(7) للنظام: 103/1.

(8) للكاتب: 236/3.

وابن السكيت⁽¹⁾، وأبو البركات الأنباري⁽²⁾، وابن التستري⁽³⁾، ومنهم من قال: إنها تذكر وتؤنث منهم: للفراء⁽⁴⁾، والجوهري⁽⁵⁾، وابن السكيت⁽⁶⁾، وأبو حيان التوحيدي⁽⁷⁾، والسيوطي⁽⁸⁾، وابن منظور⁽⁹⁾.

ونلاحظ من نص ابن المستوفي أنه يميل إلى أن لفظة الذراع مما يستوي فيه المنكر والمؤنث، إلا أن التأنيث أكثر.

3. الطريق:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الطريق تذكر وتؤنث، عند شرحه قول المتنبّي:
 وَكُلُّ طَرِيقٍ أَتَاهُ الْفَسَى □ عَلَى قَدَرِ الرَّجْلِ فِيهِ الْخَطَا
 قال⁽¹⁰⁾: الطريق يذكر وتؤنث، وعلى هذا للفراء⁽¹¹⁾، وابن السكيت⁽¹²⁾، وابن فارس⁽¹³⁾، والنووي⁽¹⁴⁾، والسيوطي⁽¹⁵⁾.

4. الروح:

- (1) إصلاح المنطق: 279.
- (2) اللبنة في الفرق بين المنكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عيد التواب، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1970: 70.
- (3) المنكر والمؤنث: 45.
- (4) نفسه: 37/2.
- (5) الصحاح: 1209/3 (ذراع).
- (6) الحط في إصلاح اللسان: 314.
- (7) البصائر والخائز: أبو حيان التوحيدي، تحقيق عبد الرزاق محيي الدين، ط1، بغداد، 1954: 142/3، وينظر: أبو حيان التوحيدي لغويا: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2004: 57.
- (8) المزمهر: 225/2.
- (9) لسان العرب: 93/8 (ذرع).
- (10) لنظام: 468/1.
- (11) المنكر والمؤنث: 87.
- (12) إصلاح المنطق: 361.
- (13) المنكر والمؤنث: ابن فارس، حققه د. رمضان عيد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1975: 58.
- (14) تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (676هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت: 185/2.
- (15) المزمهر: 252/2.

قال: ((الضحى يذكر ويؤنث، فمن أنت ذهب إلى أنها جمع ضحوة، ومن نكر ذهب إلى أنها اسم على فعل مثل طرد ونفر))⁽¹⁾. وذهب إلى تنكيرها وتأنيتها الفراء⁽²⁾، وابن التستري⁽³⁾.

6. الذهب:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الذهب مؤنثة، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مُصَفَّرَةٌ مُحَمَّرَةٌ فَكَأَنَّهَا □ غُصَبَ تَيْمَنَ فِي الوَغَا وَكَمَضْرُ

قال⁽⁴⁾: والذهب يؤنث، والتأنيت هو لغة أهل الحجاز؛ فهم يقولون: هي الذهب؛ لأن القطعة الواحدة منها ذهبية⁽⁵⁾، وبها نزل القرآن الكريم ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾، وذهب إلى تأنيتها بعض علماء اللغة ومنهم ابن التستري⁽⁷⁾ وابن الأنباري⁽⁸⁾، والقرطبي⁽⁹⁾، وذهب بعضهم إلى أنها تنكر وتؤنث ومنهم ابن السيد، إذ قال⁽¹⁰⁾: ((الذهب، يذكر ويؤنث، والأشهر فيه التنكير، أما للتنكير فهو لغة تميم ومنازل العرب، فهم يقولون: هو لذهب))⁽¹¹⁾. قال الأزهرى: ((الذهب:

(1) النظام: 108/2.

(2) للمنكر والمؤنث: 98.

(3) نفسه: 51.

(4) النظام: 85/8.

(5) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهرى (ت 370هـ)، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، 1964-

1967: 262/6 (ذهب)، والبارع في اللغة: أبو علي الفاي (ت 356 هـ)، تحقيق هاشم الطمان،

مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة للعربية، بيروت، ط1، 1975: 609، وينظر: لهجة قبيلة

أسد: علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1989: 162.

(6) سورة التوبة: من الآية 34.

(7) المنكر والمؤنث: 50.

(8) ينظر: للمنكر والمؤنث: 418/1.

(9) تفسير القرطبي: 22/4.

(10) الحل في إصلاح الخلال: 327.

(11) ينظر: للسان: 394/1 (ذهب)، والمزهر: 277/2، ولهجة تميم: 279.

مذكر عند العرب، ومن أنه ذهب به مذهب للجمع⁽¹⁾، وعلى هذا أبو علي القالي⁽²⁾، أما غلبة للعلماء فقد جوزوا التذكير والتأنيث، في الذهب، إذ قال الفراء: ((الذهب: أنثى، يقال: هي للذهب وربما نكر))⁽³⁾، وقول للفراء هذا يدل على ضعف للتذكير عنده؛ لأنه لم يأتِ بديل على تذكير الذهب.

7. العائق:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَائِقٌ مُعْتَقٌ مِنَ الْمَوْنِ إِلَّا □ مِنْ مُقَاسَاةٍ مَفْرَمٍ أَوْ نِجَادٍ⁽⁴⁾

قال: ((العائق: يذكر ويؤنث والتذكير أكثر))⁽⁵⁾، وعلى هذا ابن التميمي⁽⁶⁾، والجوهري⁽⁷⁾ وأبو حيان التوحيدي⁽⁸⁾.

8. الدرع:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَأَصْبَحَ يَجْتَابُ الْمُسْوَحَ مَخَافَةً □. وَقَدْ كَانَ يَجْتَابُ الدِّلاصَ الْمَسْرُودَا

قال: ((حكى أبو عبيدة أن الدرع يفكر ويؤنث...))⁽⁹⁾، وهنا لابد من التمييز بين درع المرأة أي قميصها، وبين درع الحديد، فقد ذهب علماء اللغة إلى أن درع المرأة مذكر ومنهم: للفراء⁽¹⁰⁾، وابن السكيت⁽¹⁾، وابن قتيبة⁽²⁾، وابن الأبياري⁽³⁾، وابن

(1) تهذيب اللغة: 263/6 (ذهب).

(2) البرزخ: 609.

(3) المنكر والمؤنث: 83.

(4) رواية الصولي: علق ومعتق بالنون.

(5) النظام: 287/5.

(6) المنكر والمؤنث: 55.

(7) الصحاح: 1521/4 (عتق).

(8) البصائر والنخائر: 144/3.

(9) النظام: 382/6، والصحاح: 1206/3 (درع).

(10) المنكر والمؤنث: 93.

التستري⁽⁴⁾، وابن الجبّان⁽⁵⁾، وابن سيده⁽⁶⁾، وابن السيد⁽⁷⁾، وابن هشام اللخمي⁽⁸⁾، أما درع الحديد فقد ذهب أغلب العلماء إلى أنها مؤنثة، ومنهم: الفراء⁽⁹⁾، وابن جنبي⁽¹⁰⁾، وابن الحاجب⁽¹¹⁾، ومنهم من ذهب إلى التذكير والتأنيث فيها كالمبرد⁽¹²⁾، والزجاجي⁽¹³⁾، وأبي علي الفارسي⁽¹⁴⁾، وأبي هلال العسكري⁽¹⁵⁾.

من هذا يمكن القول: إن ابن المستوفي مع الطائفة التي تذهب إلى التذكير والتأنيث في لفظة الدرع، وإن هذه اللفظة في بيت أبي تمام مؤنثة؛ لأنه أراد بها درع الحديد.

- (1) بنظر: إصلاح المنطق: 358.
- (2) أدب الكاتب: 225.
- (3) المذكر والمؤنث: 394/1.
- (4) نفسه: 75.
- (5) شرح الفصيح في اللغة: ابن الجبّان (ت بعد 416هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الجبار جعفر الفراز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1991: 308.
- (6) المخصص: 20/17.
- (7) الحلال في شرح الخلل: 329.
- (8) شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي (ت 577هـ)، دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم، دار الآثار والتراث، ط1، 1409هـ-1988: 259.
- (9) المذكر والمؤنث: 93.
- (10) المذكر والمؤنث: ابن جنبي، تحقيق د. طارق عبد الله، دار البيان العربي، جدة، 1985: 67.
- (11) القصيدة الموشمة بالأسماء المؤنثة المساعية: ابن الحاجب، تحقيق وشرح د. طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1405هـ-1985: 96.
- (12) المذكر والمؤنث: 96.
- (13) للجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ-1988: 296.
- (14) للتكملة: 393.
- (15) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال العسكري (ت بعد 395هـ)، تحقيق د. عزة حسن، مطبعة التراثي، دمشق، 1390هـ-1970: 531/2.